2004nnnn-0002a-n

كتاب مفتوح إلى فخامة رئيس الجمهورية

الموضوع: قرار مجلس الوزراء رقم ٤٢ تاريخ ٢٠٠٠/١٢/٢٠

المرجـــع: طلبكم إيداع جانبكم "جردة" بقرارات مجلس الوزراء التي لم تنفذ.

تحية طيبة وبعد،

إشارة إلى الموضوع والمرجع أعلاه،
وانطلاقا" من حس مواطني مسؤول، نحيطكم علما" بأن قرار مجلس الوزراء، رقم ٤٢ تاريخ ٢٠٠٠/١٢/٢٠، المتعلق بتشكيل هيئة رسمية لتلقي مراجعات أهالي المفقودين، لم ينفذ لغاية تاريخه.

في الوقائع والمعلومات:
- تنفيذا" لهذا القرار، صدر، بتاريخ٢٠٠١/١/٥ عن رئاسة مجلس الوزراء، القرار رقم ٢٠٠١/١ القاضي بتسمية رئيس وأعضاء هذه الهيئة وتحديد مهامها وآلية عملها ومدته التي حددت بستة أشهر ترفع بنهايتها تقريرا" إلى مجلس الوزراء بنتائج أعمالها.
من باب الموضوعية، نشير إلى أن هذا القرار تناسل وفرخ عدة قرارات، مددت بموجبها تباعا" المهل المعطاة للهيئة المذكورة من ستة أشهر إلى أربعة وثلاثين شهرا" لغاية تاريخه، منها ثمانية عشر مغطاة بقرارات، والباقي اتخذ وضعية التمديد التلقائي حسب إعلان رئيس هذه الهيئة، الوزير السابق فؤاد السعد.

- إن مجموع عدد الملفات التي جرى إحصاؤها والاستقصاء عن أصحابها (المفترض) من قبل الهيئتين الرسميتين بلغت ٢٣١٢ حالة فقد، وذلك بعد إجراء المقارنة بين الأسماء وشطب الأسماء المكررة، توزعت وفق إفادات عائلاتهم كما يلي: ٢٤٠ مفقودا" لدى العدو الإسرائيلي، ٢٧٧ لدى سوريا والحالات الباقية فقدت داخل الأراضي اللبنانية.
للتوضيح والتذكير نشير إلى أن الهيئة الأولى شكلت بموجب القرار رقم ٢٠٠٠/١٠ تاريخ ٢٠٠٠/١/٢١ برئاسة العميد الركن سليم أبو إسماعيل.

- آخر تصريح للوزير السعد، كان بتاريخ ٢٠٠٣/٤/١٠، اثر لقائه بوفد من لجنة الأهالي برفقة السيدة "لورا بونابرت"، ممثلة لجنة "أمهات ساحة أيار في الأرجنتين"، أكد فيه أن الهيئة قد أنهت عملها منذ أشهر عدة، وأن مشروع التقرير بنتائج أعمالها منجز ولا يحتاج سوى لدعوة الهيئة إلى اجتماع للتصديق عليه خلال اليومين التاليين.
لم يعقد اجتماع الهيئة، قدمت الحكومة استقالتها، خرج الوزير السعد من صفوف الحكومة الجديدة، لكن التقرير لم يخرج إلى النور، وما يزال مدفونا"، مع كامل الملفات العائدة لقضية المفقودين، في أدراج رئاسة مجلس الوزراء منذ شهر أيار المنصرم.

2004uuuu-00026-m

-منذ شهر حزيران المنصرم، تقدم ثلاثة نواب باستجواب للحكومة حول عدم نشر تقرير هيئة تلقي شكاوى أهالي المفقودين وتحديد مصير المفقودين في لبنان وسوريا وإسرائيل، لم يصدر عن الحكومة أي رد. ثم عادوا وطالبوا الحكومة، ببيان صادر عنهم في شهر تشرين الجاري، بالإسراع في نشر تقرير الهيئة الرسمية، مؤكدين على حقهم بمناقشته، وبحقهم بطلب التحقيق البرلماني عملا" بالمادة ١٤٧ من النظام الداخلي للمجلس النيابي.

- في شهر أيلول الفائت، خرجت من إحدى المقابر الجماعية في العراق، وعادت إلى لبنان، رفات اللبنانيين "دعد الحريري" "وصبحي حيدر"، بعد أن تثبت من هويتهما مشكورا" فريق البحث عن الأسرى والمفقودين في العراق. كانت قد سبقتهما في العودة من سوريا، في شهر تموز، جثة المواطن اللبناني جوزيف حويس. دون أن ننسى رفات الجثث الثلاث التي عثر عليها المواطن اللبناني في بلدة المنارة في البقاع الغربي، أثناء عمله في أرضه.
لم تحرك الدولة ساكنا" تجاه هذه العينة الشديدة السواد، وكأن ما جرى لا يعنيها من قريب أو بعيد. كأنه كتب على هذه البقايا البشرية، أن تكون ضحية مرتين، كأن ذويهم لا ينتمون إلى هذا البلد، كأنهم ليسوا أبناء هذه الدولة.

- إن التصريح الذي أدلى به من دمشق "هيثم مناع"، رئيس لجنة جمعيات حقوق الإنسان العربية، حول وجود أكثر من ألف معتقل سوري وعربي في السجون السورية، يضاف إليه الشهادة التي أدلى بها الصحافي السوري "نزار نيوف" في باريس بالأمس القريب، وتسليمه البطريرك الماروني "مار نصرا لله بطرس صفير" لائحة بأسماء ٣٤ معتقلا" من اللبنانيين الذين تعرف إليهم خلال وجوده في السجن على مدى عشر سنوات (١٩٩٢-٢٠٠١)' وقد نشرت هذه الأسماء في جريدة النهار بتاريخ ٢٠٠٣/١٠/٣ ، يشكلان عنصرا مهما" يقضي بإجراء التحقيقات والاستيضاحات الفورية اللازمة من قبل السلطات المختصة للتحقق من صحة كل من التصريح والشهادة أو لنفيهما. أن نسجل أشد الاستغراب والاستنكار أمر غير كاف ولا يتوازى مع حالة الصمت واللامبالاة من قبل المسؤولين جميعهم، واعتكافهم عن تحمل مسؤولياتهم، تجاه حدث بمثل هذه الدقة والحساسية.